

السنة الجامعية: 2024/2023 الأستاذ : مروش يوسف	المحاضرة 01 في مقياس: التقييم المالي للمشاريع	قسم: العلوم الاقتصادية السنة الثالثة اقتصاد كمي
	مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية ودراسات الجدوى	

أولاً: طبيعة وأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية:

حظي موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية بالاهتمام الكبير في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، فهناك علاقة وثيقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية وطبيعة القرارات الاستثمارية، فكما اعتمد القرار على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية، كلما كانت القرارات أكثر نجاحاً وأماناً في تحقيق الأهداف.

1. مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية:

هي عبارة عن دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية تفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديلاً وفرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة. ولا بد أن تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية؛ فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مخرجات المشروع (منافع، إيرادات) أكبر من مدخلاته (تكاليف) أو على الأقل مساوية لها.

2. أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية:

تكمن أهمية دراسة الجدوى في أنها الوسيلة التي من خلالها يمكن الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو أفضل مشروع يمكن القيام به؟
- لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره؟
- أين يتم إقامة المشروع؟
- ما هو أفضل وقت لإقامة المشروع وطرح منتجاته؟
- من هي الفئة المستهدفة في المشروع؟
- كيف سيتم إقامة المشروع؟
- ما مدى حاجة المشروع من عمال وآلات...؟
- كم سيكلف المشروع؟
- هل سيحقق أرباح أم لا؟
- ما هي مصادر تمويل المشروع؟
- كيف أختار مشروع من مجموعة مشاريع بديلة؟
- كيف أثبت أن المشروع مجدي اقتصادياً؟
- لماذا نقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية؟
- ✓ تقلل من احتمالية فشل المشروع وتقلل من هدر رأس المال.
- ✓ تساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة.
- ✓ تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

✓ تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية:

1/3: دراسات الجدوى الأولية: هي عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا. ونتيجة لهذه الدراسة يتم التخلي عن المشروع أو الانتقال إلى الدراسة التفصيلية.

من المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية ما يلي:

- ❖ دراسة أولية عن الطلب المحلي والأجنبي المتوقع على منتجات المشروع، ومدى حاجة السوق لها.
- ❖ دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء كانت تكاليف رأسمالية أو تشغيلية.
- ❖ دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنيا، بتحديد احتياجات المشروع من العمال والمواد الأولية.
- ❖ دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح، واختيار أفضلها.
- ❖ مدى تأثير المشروع على المستوى القومي، وعلى عملية التنمية الاقتصادية.
- ❖ دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع سواء كان التمويل ذاتي أو من مصادر أخرى.
- ❖ دراسة أولية عن العوائد المتوقعة (الإيرادات) للمشروع المقترح.

يمكن القول، أنه حتى إذا كانت نتائج الدراسة الأولية ايجابية ومشجعة، فلا يمكن الاعتماد عليها في تبني قرار استثماري، نظرا إلى أن مثل تلك الدراسات تنحصر مهمتها في توضيح الخطوط العامة وبذلك فإنها لا تعطي صورة واضحة ودقيقة عن كافة جوانب المشروع المقترح، لكنها يمكن أن تعتبر بمثابة الخطوة الأولى التي يمكن أن تبني عليها الدراسات التفصيلية.

2/3: دراسات الجدوى التفصيلية: عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلا ودقة

وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها، إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وتعتبر دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الأخرى أي ليست معوضة، ونتيجة لهذه الدراسة يتم إما التخلي عن المشروع أو البدء بعملية التنفيذ، وتكون دراسة الجدوى التفصيلية من: الدراسة السوقية، الدراسة الفنية، الدراسة التمويلية، الدراسة المالية، الدراسة البيئية.

تعتبر كل من دراسات الجدوى الأولية و التفصيلية، دراسات متكاملة ومتتالية، وليست معوضة، أي لا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلا عن الدراسة الأخرى، و أن كلاهما تهدفان للوصول إلى قرار استثماري ناجح، يضمن مستوى معين من الأمان وتساعد في تخفيف درجة المخاطرة، واختيار فرصة استثمارية مناسبة من بين عدة فرص مقترحة.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية

1. الاستثمار والمشروع الاستثماري:

الاستثمار: يعرف الاستثمار على أنه:

✓ التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر.

✓ التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.

✓ سلسلة من المصروفات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة وهذا الاستثمار قد يكون في شكل مادي كالأراضي والمباني او على شكل غير مادي كالأسهم والسندات.

أنواع الاستثمار: إن استثمار أي مال، قد يتخذ أشكال عدة، حيث تتوفر لدى المستثمر عدة فرص استثمارية وما عليه إلا اختيار الفرصة المناسبة، وبشكل عام يمكن التمييز بين عدة أنواع للاستثمار منها:

❖ **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:** الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأصول الحقيقية، كالاستثمار في المباني والآلات والأراضي (المفهوم الاقتصادي) ويعتبر هذا النوع من الاستثمار هو الأساس في زيادة الدخل القومي، أما الاستثمار المالي فهو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.

❖ **الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:** الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي. أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل اذونات الخزينة والقبولات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.

❖ **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:** الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والنتائج القومي من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أو من استثمار أجنبي. أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية).

❖ **الاستثمار في مجالات البحث والتطوير:** يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضا إيجاد طرق جديدة في الإنتاج.

أهمية الاستثمار:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:

✓ زيادة الدخل القومي

✓ خلق فرص عمل.

✓ دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

✓ زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

المشروع الاستثماري: هو الاقتراح الخاص باستثمار أموال معينة بغرض إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض المنشآت لإنتاج السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح، فهو يدل على مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى خلق قيمة مضافة مستقبلا بالاعتماد على أصول مادية ومعنوية و بالتالي فهو يرتبط بمفهوم التخطيط بوجه عام، أو مفهوم التنبؤ في مجال إدارة الأعمال.

ومن ناحية أخرى قد يتعلق المشروع الاستثماري بالإنشاء أو اقتناء لأصول جديدة كلياً، كإنجاز مصنع أو اقتناء تجهيزات مثلاً أو يتعلق بالتوسع، أي توسعة هيكل قائم، كما قد يتعلق بالتجديد والتطوير، كتطوير منتج أو أسلوب إنتاج وهذا يعني أن المشروع الاستثماري يتعلق بتحسين وضعية حالية، والتي تعد مرجعية في عملية التقييم أي أن الحكم على المشروع باعتباره غاية يرجى بلوغها لا يمكن أن يتم بصورة معزولة عن هذه المرجعية.

يكمن الفرق بين المشروع والاستثمار في المرحلة الزمنية فالمشروع يسبق عملية الاستثمار وعلى هذا الأساس فهو فكرة مقترحة تخضع للدراسة والتحليل والتقييم وبعدها يتم الأخذ بها او رفضها على الإطلاق او التنفيذ مع التعديل

ثانياً: خصائص المشاريع الاستثمارية: يتميز كل مشروع بمجموعة من الخصائص تميزه من الخصائص تميزه عن أنشطة المشاريع الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- الغرض: يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع استثماري.

- **دورة الحياة:** يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة حيث تبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع.
- **الانفرادية:** يتميز كل مشروع بخصائص فريدة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى.
- **الصراع:** يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة، وكذلك تعدد الأطراف المهتمة به.
- **التداخلات:** يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط و تداخل مع مشاريع أخرى.

ثالثا:محددات الاستثمار

- **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة رأس المال المستثمر، إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، وهناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار، حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح.
- **الكفاية الحديدية لرأس المال:** هي الإنتاجية الحديدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر، وهي المنافع التي يتوقع المستثمر الحصول عليها نتيجة لاتخاذ قرار الاستثمار في مشروع ما فهو يقوم بالمفاضلة بين مجموعة من البدائل الاستثمارية المتاحة ويتخذ قراره باختيار البديل الأفضل الذي يحقق له أعظم ربح، ان عملية شراء الأصل الرأسمالي هي في الواقع عملية شراء لسلسلة من العوائد المتوقعة الحصول عليها سنويا خلال العمر الانتاجي للأصل وهذه السلسلة السنوية تسمى العائد المتوقع على الاستثمار والتي أطلق عليها كينز الكفاية الحديدية لرأس المال والتي تم تعديلها فيما بعد الى الكفاءة الحديدية للاستثمار.
- **العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحديدية لرأس المال:** عندما يقوم أي مستثمر باستثمار ما لديه من مال خاص أو مقترض، لابد عليه أن يضع في الاعتبار العاملين التاليين:

أ- العائد المتوقع (الكفاية الحديدية لرأس المال)

ب- سعر الفائدة (تكلفة استخدام رأس المال)

- وعليه في هذه الحالة، الموازنة بين هذين العاملين، فإذا كانت الكفاية الحديدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، فإن ذلك يساعد على الاستثمار والعكس صحيح.
- **التقدم العلمي والتكنولوجي:** يعتبر التقدم العلمي التكنولوجي احد العوامل المحددة للاستثمار، حيث أن ظهور الآلات الجديدة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، تدفع المنتج كونه يعيش في ظل سوق المنافسة دائما لاستبدال ما لديه من آلات قديمة بآلات جديدة إذ ما أراد البقاء في السوق، وهذا يتطلب استثمارات كبيرة.
- **درجة المخاطرة:** كل عملية استثمار، لابد ان يرافقها مستوى معين من المخاطرة، حيث هناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار
- **مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري:** يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد، من العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، والذي قد يفوق تأثير العوامل المادية.
- **عوامل أخرى:** مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

رابعا: مراحل تطور المشروع

يمر المشروع منذ بدايته كفكرة حتى تنفيذه بسلسلة متكاملة من المراحل

1. مرحلة إعداد وصياغة الفكرة الأولية عن المشروع أو المشروعات المقترحة:

- يبدأ المشروع بفكرة معينة او مجموعة من الأفكار، ويتم اختيار فكرة أو أكثر بإجراء فرز اولي وسريع على الأفكار المتاحة أو إعداد أفكار جديدة، وهي غالبا ما ترتبط بتكوين او تطوير نشاط معين.
- تتعدد مصادر الأفكار، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- خبرة المستثمر
- زيارة المعارض الصناعية الخارجية أو المحلية (المعرض الصناعي)
- تلبية الحاجات الأساسية للجمهور (التعليم - الصحة)
- التفكير في إحلال سلعة مستوردة
- استغلال تكنولوجيا جديدة
- دراسة مشروعات قائمة من أجل تطويرها
- البحث في الانترنت.

2. مرحلة تقييم المشروعات: وتتضمن الخطوات التالية:

- دراسات الجدوى الأولية: هي أول دراسة تبدأ بعد تشخيص فكرة المشروع و تعتبر مرحلة وسيطية بينها وبين دراسة الجدوى التفصيلية و هي تمثل عملية استقصاء و تحليل للمشروع بشكل أولي للتحقق من أهليته للدراسة التفصيلية أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا.
- دراسات الجدوى التفصيلية عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وشمولية منها، و هي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح ، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها، إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. و تعتبر دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة و متتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الأخرى أي ليست معوضة، ونتيجة لهذه الدراسة يتم إما التخلي عن المشروع أو البدء بعملية التنفيذ.
- المفاضلة بين المشروعات واختيار المشروع الأفضل (اتخاذ القرار)
- تقييم دراسات الجدوى
- اختيار المعايير المناسبة لعملية التقييم

3. مرحلة تنفيذ المشروعات

- 4. مرحلة متابعة تنفيذ المشروعات: إن المتابعة أو الرقابة لتنفيذ أي مشروع استثماري تعتبر هامة بالدرجة الأولى لنجاح الاستثمار فيها ولعل هنالك جوانب هامة ومعايير لا بد أن تراعى عند متابعة التنفيذ من حيث:
 - ✓ الرقابة المالية على النواحي المالية حتى يتم التنفيذ وفق ما خطط له .
 - ✓ التنفيذ وفق مواصفات ومعايير النواحي التكنولوجية المختلفة سواء كانت هذه المواصفات للتكنولوجيا المستخدمة أو لمدخلات الإنتاج المختلفة أو للمواصفات الفنية للمنتج كما وكيفا .
 - ✓ متابعة الزمن اللازم لتنفيذ كل نشاط وفق ما خطط له ولا بد للرقابة أن تعمل باستمرار على اكتشاف أي اختلافات في التنفيذ والتخطيط المسبق ولا بد أن يتبعها تصحيح سريع عند وجود هذه الاختلافات وذلك بمعالجة الانحراف الحادث وبالتالي تقليل الزمن الزائد على الفترة المحددة للمشروع بأقل ما يمكن

خامسا: أنواع المشاريع الاستثمارية حسب العلاقة التي تربطها ببعضها البعض

- المشاريع المستقلة: نقول عن مشروعين أنهما مستقلان إذا كان اختيار احدهما لا يؤثر على اختيار أو رفض المشاريع المتبقية و مثال ذلك بناء مدرسة أو بناء مسجد فلكل منهما ميزانيته الخاصة به وكلاهما ينشطان في مجالين مختلفين.
- المشاريع المكملية: نقول عن مشروعين أنهما مكملان لبعضهم إذا نتج عن اختيار احدهما زيادة في إيرادات المشروع الثاني أو انخفاض في نفقاته كبناء مستوصف و أمامه صيدلية.
- المشاريع المتلازمة: نعتبر مشروعين متلازمين إذا أدى قبول احدهما لضرورة قبول الثاني و العكس صحيح و مثال ذلك بناء عمارة و ضرورة إدخال الكهرباء و الغاز لها وهنا يجب إما تنفيذ المشروعين معا أو تركهم معا.

المشاريع المتناقضة: نعتبر مشروعين متناقضين إذا أدى قبول احدهما إلى رفض المشروع الآخر ومثال ذلك بناء مدرسة أو مسكن في قطعة ارض صغيرة فيؤدي احدهما إلى إلغاء إقامة المشروع الآخر.

المشاريع المعوضة: نعتبر أن المشروعين معوضين إذا كان اختيار احدهما يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع الآخر أو تناقص إيراداته ومثال ذلك إنشاء مخبرين بجوار بعضهما البعض فالمشروع الثاني يؤدي تناقص إيرادات المشروع الأول.